«أدنوك» تبدأ محادثات بيع حصص أقلية لشركاء استراتيجيين

شركة أدنوك

قال مصدران مطلعان إن شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك المملوكة للدولة في مراحل متقدمة من محادثات مع أكثر من مشتر محتمل، بما في ذلك إيني الإيطالية، بينما تستعد لبيع حصص أقلية في أنشطتها للتكرير.

وبدأت أدنوك إجراء تغييرات واسعة النطاق في 2016 للتغلب على منافسة من منتجين جدد مثل شركات النفط الصخري الأميركية. وأدرجت الشركة عشرة بالمئة من عملياتها لتوزيع الوقود العام الماضي، وتهدف إلى توسعة أنشطتها بقطاع المصب في الخارج.

وبدأت الشركة أيضا عملية لبيع حصة في أنشطتها بقطاع التكرير البالغة قيمتها 20 مليار دولار، وهو ما تقول المصادر إنها ستقسمه على الأرجح بين طرفين أو أكثر.

وقال أحد المصادر إن أدنوك ستفضل شراكة معها، بما في ذلك إيني ومجموعة أو.إم.في والنفاذ إلى الأسواق».

وأضاف أن مثل هؤلاء الشركاء سيساعدون الشركة على أن تنمو في «وجهات استراتيجية»، وأن أدنوك تلقت «اهتماما كبيرا» من شركاء جدد وحاليين.

ولدى أدنوك شراكات مع توتال الفرنسية وبتروتشاينا من بين شركات أخرى.

وقال متحدث باسم إيني إن الشركة لا تعقب على شائعات السوق، ولم يتسن الحصول على تعليق حتى الآن من أو.إم.في.

وتتطلع إيني، أكبر منتج أجنبي للنفط في أفريقيا، إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط لتنويع المخاطر والاستفادة من فرص الأعمال في المنطقة الغنية بالنفط.

وقال أحد المصدرين إن الشركة تستعين ببنك الاستثمار الأميركي مورجان ستانلي للمساعدة في العرض الخاص بحصة أدنوك.

التساوية للنفط والغاز.

وتعمل أو.إم.في مع أدنوك في عدد من المشاريع، بما في ذلك اتفاق مدته 40 عاما منحت بموجبه أدنوك المجموعة حصة 20 بالمئة في امتياز صرب و أم اللولو النفطي البحري، ولدى إيني حصة عشرة بالمئة في امتياز أم الشيف ونصر النفطي البحري وحصة خمسة بالمئة في امتياز زاكوم السطلي.

وقال المصدر «هذه الاستراتيجية تمنح أدنوك الفرصة لجلب أموال وخبرة من تلك الشركات بدون أن يكون لها شريك مسيطر.

وقال المصدران إن من المتوقع تقديم جولة ثانية من العروض الأسبوع القادم، حين تعود منطقة الخليج من عطلة عيد الأضحى.

وقال متحدث باسم أدنوك «أدنوك تبحث عن شركاء استراتيجيين للأجل الطويل يساهمون بقيمة حقيقية، مثل المعرفة التقنية والتكنولوجيا المتميزة ورأس المال النشط وامتنع مورجان ستانلي عن التعقيب.

الفالح ينفي شائعات إلغاء الطرح الأولي لـ «أرامكو»

خالد الفالح

رداً على ما تناقله عددٌ من وسائل الإعلام عن نية إلغاء الطرح الأولي العام لشركة أرامكو السعودية، أصدر وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة أرامكو السعودية المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، بياناً ينفي فيه هذه التقارير واصفاً إيّاها بغير الصحيحة.

وذكر الفالح «أن الحكومة لا تزال ملتزمة بالطرح الأولي العام لأرامكو السعودية، وفق الظروف الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي تختاره الحكومة»، مشيراً إلى أن الإطار الزمني للطرح سيعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك مناسبة أوضاع السوق لتنفيذ عملية الطرح، وكذلك عملية استحواذ محتملة في قطاع التكرير والكيميائيات ستقوم بها الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وفي إطار الاستعدادات للطرح الأولي العام لأرامكو السعودية، اتخذت الحكومة عدة إجراءات مهمة من بينها إصدار نظام ضريبة المواد الهيدروكربونية، وإعادة إصدار اتفاقية امتياز حصرية، وتعيين مجلس إدارة جديد للشركة، بالإضافة إلى إجراءات أخرى من أجل حماية مصالحها ومصالح المستثمرين المحتملين.

وبدورها حققت أرامكو السعودية عدة إنجازات ضمن برنامجها الداخلي الهادف للاستعداد للطرح الأولي العام، ومن أهم ما شمله ذلك البرنامج تعديل نظامها ولائحتها الداخلية، والتحوّل إلى شركة مساهمة، وموائمة قوائمها المالية وتقاريرها المالية الداخلية لقطاعات الأعمال الرئيسية لتتوافق مع متطلبات الأسواق المالية المحتملة للطرح، إضافة إلى تأسيس إدارة للعلاقات مع المستثمرين، واستكمال أول عملية تقييم مستقل للاحتياطيات الهيدروكربونية، مما يؤكد على مكانة الشركة الرائدة والفريدة في قطاع الطاقة.

وتعد هذه الإنجازات مهمة وإيجابية، أخذاً في عين الاعتبار الإجراءات المعقدة التي يتم تنفيذها لإعداد الشركة والمملكة لطرح عالمي غير مسبوق من ناحية الجودة والحجم.

مشترو نفط إيران يبحثون عن بدائل تجنباً للعقوبات

ناقلة نفط تبحر من جزيرة (خارك) الإيرانية

لم تزل إيران تحت صدمة الدفعة الأولى من العقوبات الأميركية، فيما التوقعات بأن تكون وطأة الدفعة الثانية التي تطال صادراتها النفطية أقسى على اقتصادها.

ويبحث مشترو النفط الإيراني في آسيا وأوروبا عن بدائل، والبعض يرجح أن يكون النفط السعودي والعراقي والروسي أبرزها وسط استبعاد للخام الأميركي.

وتتسع الورطة الإيرانية مع اقتراب موعد الدفعة الثانية من العقوبات الأميركية أوائل نوفمبر والتي تطال صادراتها النفطية، التي تتجه بشكل رئيسي إلى شركات تكرير في الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية رغم أن له زبائن أيضا في تركيا والاتحاد الأوروبي.

أما المشترون الذين يبحثون عن بديل فلا يستطيعون اختيار أي خام في السوق ببساطة.

موضوع يهمك ؟ أعلنت شركة سيمنز الألمانية العملاقة للصناعات الهندسية، التراجع عن أنشطتها في "إيران.وقالت سيمنز بحسب وكالة الأنباء.

وتنحصر بدائل الخام الإيراني الخفيف متوسط الكبريت بين الخام السعودي وخام البصرة وخام الأورال الروسي حسب شركات تكرير.

ويستبعد الخام الأميركي كبديل نظراً لكثافة الكبريت فيه رغم وفرته وانخفاض تكلفته، فمعظم المصافي حول العالم غير مجهزة لاستهلاكه.

وأظهرت بيانات تتبع السفن أن تدفقات النفط الإيراني إلى أوروبا هبطت منذ بداية العام الحالي بنسبة 35% إلى نحو 415 ألف برميل يومياً، بينما زادت الشحنات السعودية و العراقية بنحو 30%.

وزاد العراق والسعودية مجتمعين إنتاجهما النفطي بمقدار 245 ألف برميل يومياً منذ بداية العام لتغطية أي نقص في إمدادات الخام الإيراني وخفضا سعر البيع الرسمي لخاماتهما الخفيفة إلى العملاء في الدول الآسيوية.

وتكشفت معالم الفرق الإيراني عندما طالب دبلوماسي إيراني بارز منظمة أوبك بعدم السماح لأي عضو في المنظمة بالسيطرة على حصة عضو آخر من صادرات النفط.

يذكر أن إيران تعد خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، لكن نحو 1.5 مليون برميل يومياً من إمداداتها تحت تهديد العقوبات.

على جانب آخر أعلنت شركة سيمنز الألمانية العملاقة للصناعات الهندسية، التراجع عن أنشطتها في إيران.

وقالت سيمنز بحسب وكالة الأنباء الألمانية، إنها ستواصل اهتمامها بالالتزام الصارم بكافة قيود التصدير وكافة اللوائح.

وأشارت الشركة إلى التزامها حتى في « العقوبات الثانوية الأميركية».

وانضمّت سيمنز إلى أكثر من 200 شركة ومؤسسة وبنوك أعلنت انسحابها من إيران في الوقت الذي بدأت فيه محكمة العدل الدولية النظر في شكوى قدمتها إيران بهدف وقف إعادة فرض العقوبات الأميركية عليها.

وقال السفير الأميركي لدى ألمانيا، ريتشارد غرينل، كتب على موقع التواصل الاجتماعي أن سيمنز أخبرته بأنها ستنسحب من إيران لتلبية العقوبات الأميركية.

يذكر أن المدير المالي للشركة، رالف توماس، كان قد أعلن في مايو الماضي، أن سيمنز ستنهي الأعمال التي بدأتها في إيران ما دام ذلك ممكناً في الإطار القانوني.من ناحية أخرى أعلنت الخطوط الجوية البريطانية في بيان أنها ستعلق رحلاتها بين لندن وطهران الشهر القادم، لأن الخط الملاحي «غير مجد حالياً من الناحية الاقتصادية».

من جهته، قال متحدث باسم الشركة المملوكة لمجموعة (آي إيه جي)، في رسالة بالبريد الإلكتروني، إن آخر رحلة متجهة إلى طهران ستكون في 22 سبتمبر، وآخر رحلة من طهران ستكون في اليوم التالي.

بدورها، أعلنت إدارة شركة «ايير فرانس» أنها ستوقف رحلاتها إلى طهران اعتباراً من 18 سبتمبر بسبب ضعف المردود التجاري نتيجة العقوبات الأميركية المفروضة على ايران.

وقال المكتب الإعلامي في مجموعة الخطوط الجوية الفرنسية إن «ايير فرانس» التي أوكلت الرحلات إلى طهران إلى شركة «جيون» التابعة لها ذات الكلفة المنخفضة، «خفضت (عدد رحلاتها) من ثلاث رحلات أسبوعيا إلى رحلة واحدة منذ 4 أغسطس وستوقف رحلاتها إلى طهران اعتباراً من 18 سبتمبر بسبب ضعف المردود التجاري».

وأعادت واشنطن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران، كانت رفعت إثر توقيع الاتفاق التاريخي حول ملف طهران النووي عام 2015 مع الدول الست الكبرى، قبل أن ينسحب منه الرئيس دونالد ترمب في مايو.ودخلت العقوبات الأميركية على طهران حيّز التنفيذ، في 7 أغسطس الحالي. وتستهدف الدفعة الأولى المعاملات المالية وواردات المواد الأولية، إضافة إلى قطاعي السيارات والطيران التجاري.كما ستفرض الولايات المتحدة، حزمة ثانية من العقوبات في نوفمبر المقبل تطال قطاعي النفط والغاز إضافة إلى البنك المركزي الإيراني.

97 مليار درهم زيادة بأصول بنوك أبوظبي في الربع الثاني

سجلت تمويلات البنوك العاملة في دولة الإمارات لقطاع التجارة بنهاية يونيو الماضي أعلى مستوياتها على مدار أربع سنوات حيث بلغت 159.1 مليار درهم مقابل 149.5 مليار درهم بنهاية يونيو 2017 بزيادة قدرها 9.6 مليارات درهم ونسبة ارتفاع 6.4%.

ورفعت البنوك تسهيلاتها وقروضها المصرفية لقطاع التجارة خلال النصف الأول 2018 إلى 152.7 مليار درهم بزيادة 6.3 مليارات درهم وبنسبة 4.14%.

وتكشف إحصاءات المصرف المركزي عن ارتفاع قيمة القروض التي خصصتها البنوك لقطاع تجارة التجزئة إلى 103.6 مليارات درهم نهاية ديسمبر 2017 مقابل 95 مليار درهم بنهاية سبتمبر من العام نفسه بارتفاع 8.6 مليارات درهم وبنسبة 9%.

كما ارتفعت القروض الموجهة من البنوك لقطاع تجارة الجملة إلى 49.5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2017.

وتمت الموجودات الإجمالية لبنوك أبوظبي المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 96.8 مليار درهم، تعادل زيادة بنسبة 7.6 % خلال الربع الثاني من العام الجاري.وبلغت قيمة تلك الأصول 1.420 تريليون درهم بنهاية الربع الثاني من 2018، مقارنة مع 1.323 تريليون درهم بنهاية الربع الثاني من عام 2017، بحسب البيانات الرسمية المفصح عنها من البنوك. كما ارتفعت ودائع عملاء تلك البنوك في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 9 % لتصل إلى 933.6 مليار درهم مقارنة مع 859.1 مليار درهم تلك الودائع في الربع الثاني من 2017.فيما ارتفعت القروض المجمعة لـ بنوك أبوظبي بنسبة 3.4% لتصل إلى 798.4 مليار درهم مقارنة مع 772.1 مليار درهم لتلك القروض في الربع الثاني من 2017.

وارتفعت الأرباح الصافية لبنوك أبوظبي بنسبة 7.7% خلال الربع الثاني من العام الجاري لتبلغ 5.88 مليار درهم، بزيادة قدرها 420 مليون درهم، مقارنة مع 5.46 مليار درهم الأرباح الصافية لتلك البنوك في الربع الثاني من 2017.

فيما سجلت تلك البنوك نموا بارباحها بنسبة 6% بما يعادل 0.68 مليار درهم وذلك بنهاية النصف الأول 2018 لتصل إلى 11.94 مليار درهم مقارنة بـ 11.26 مليار درهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويعود سبب ارتفاع الأرباح إلى تراجع مخصصات أغلب البنوك، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية وانخفاض المصروفات لبعضها.

الذهب يصعد مع ترقب توجهات أسعار الفائدة الأمريكية

ارتفع الذهب أمس الأول الجمعة بعد أن هبط في الجلسة السابقة مع تراجع الدولار في الوقت الذي تترقب فيه الأسواق كلمة رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) لاستشفاف أي إشارات جديدة على اتجاهات السياسة النقدية الأميركية.

وارتفع الذهب 0.3 بالمئة في التعاملات الفورية إلى 1188.96 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن كان هبط 0.9 بالمئة يوم الخميس.

وارتفعت الأسعار بنحو 0.3 بالمئة هذا الأسبوع.

وزاد الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1195 دولار للأوقية.

ومن المنتظر أن يتحدث رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول خلال اجتماع سنوي للبنك المركزي في وقت لاحق من يوم الجمعة.

ويتفق واضعو سياسات البنك المركزي الأميركي على نطاق واسع على أن أسعار الفائدة يجب أن ترتفع أكثر هذا العام والعام المقبل على الرغم من عدم رضا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مثل هذه الخطة وفقا لما أشار إليه اثنان من واضعي السياسات يوم الخميس.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.8 بالمئة في التعاملات الفورية إلى 14.58 دولار للأوقية.

وزاد البلاتين واحدا بالمئة إلى 782.70 دولار للأوقية، بينما ارتفع البلاديوم 0.5 بالمئة إلى 919.85 دولار للأوقية.

الحرب التجارية تقيد مكاسب أسواق المعادن

صعدت أسعار النحاس مسجلة أول مكاسب في أربعة أسابيع بدعم من تراجع الدولار رغم أن القلق بشأن الطلب الصيني من المتوقع أن يقيد المكاسب، بينما يستمر النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة.

وارتفعت عقود النحاس القياسية في بورصة لندن للمعادن 2 في المئة لتغلق عند 6105 دولارات للطن.

ولتنهي الأسبوع مرتفعة حوالي 3 بالمئة، وهي أكبر زيادة أسبوعية منذ أوائل يونيو.

وتراجع مؤشر الدولار 0.6 بالمئة بعد أن دافع جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن نهج البنك المركزي الأميركي في زيادة أسعار الفائدة. وضعف الدولار يجعل السلع الأولية المسعرة بالعملة الأميركية أرخص لحائزي العملات الأخرى.

وقال محللون إن الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم ستوجد اضطرابات في السوق لكن الاتجاه العام يميل نحو ارتفاع أسعار المعادن.

ومن بين المعادن الصناعية الأخرى، ارتفع الألومنيوم واحدا بالمئة إلى 2095 دولارا للطن بينما صعد الرصاص 1.5 بالمئة إلى 2085 دولارا للطن بعد أن وصل إلى أعلى مستوى منذ الرابع عشر من أغسطس عند 2086 دولارا للطن ومسجلا أفضل أداء أسبوعي في ثلاثة أشهر.وارتفع الزنك 2.7 بالمئة إلى 2534 دولارا للطن، بينما أغلق القصدير منخفضا 0.5 بالمئة إلى 18995 دولارا للطن.وأنهى النيكل جلسة التداول مرتفعا 1.1 بالمئة إلى 13415 دولارا للطن.